الأمم المتحدة

AE

Distr.
GENERAL

A/48/219
E/1993/97
30 June 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون
البند ٩٩ من القائمة الأولية*

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٣
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت**

العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية

تقرير الأمين العام

موجز

يحتوي هذا التقرير على معلومات عن التقدم نحو تنفيذ إطار العمل الدولي للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية كما حددته الجمعية العامة في قراريها ٢٣٦/٤٤ و ١٤٩/٤٦. وهو يصف أيضا عددا من الاجراءات والأنشطة المحددة التي تتناول قضية دعم استراتيجيات الحد من الكوارث على المستوى الوطني، وتنفيذ مشاريع البيان العملي الوطنية للعقد، وخطط المؤتمر الدولي للحد من الكوارث الطبيعية المقرر عقده في عام ١٩٩٤، والقضايا التنظيمية والمالية. وترد في المرفق خطة العمل المكونة من ١٢ نقطة من أجل المؤتمر.

* A/48/50.

** E/1993/100.

93-37005 130793 130793 140793

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١-٥	٣
ثانيا -	إطار العمل الدولي للعقد	٦-٢٥	٦
	ألف - المجلس الخاص الرفيع المستوى	٦-٨	٦
	باء - التقدم المحرز في وضع البرامج	٩-٢٤	٧
	جيم - اللجنة العلمية والتقنية	٢٥	١١
ثالثا -	الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة	٢٦-٨٥	١١
	ألف - منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)	٢٧-٣١	١١
	باء - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣٢-٣٨	١٣
	جيم - برنامج الأمم المتحدة للبيئة	٣٩-٤١	١٤
	دال - اللجنة الاقتصادية لأوروبا	٤٢-٤٣	١٥
	هاء - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٤٤-٤٥	١٥
	واو - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٤٦	١٦
	زاي - مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)	٤٧-٥٤	١٦
	حاء - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	٥٥-٦٦	١٨
	طاء - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)	٦٧-٧١	٢١
	ياء - منظمة الصحة العالمية	٧٢-٧٤	٢٢
	كاف - الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية	٧٥-٧٦	٢٢
	لام - المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	٧٧-٨٥	٢٣
رابعا -	أنشطة الرابطات العلمية والتقنية	٨٦-٨٧	٢٥
خامسا -	الترتيبات التنظيمية والمالية	٨٨-٩٦	٢٥
المرفق	نحو عقد المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية: خطة عمل مكونة من ١٢ نقطة اعتمده المجلس الخاص الرفيع المستوى		

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة، في مرفق قرارها ٢٣٦/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، من الأمين العام أن يطلعها كل عامين على أنشطة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. ومما يذكر أن الجمعية العامة بدأت بهذا القرار العقد ليكون فترة جهود خاصة ومركزة للحد من الخسائر في الأرواح والأضرار الاقتصادية الناشئة عن الكوارث، وذلك باستخدام المعرفة العلمية المتقدمة وأحدث ما توصلت اليه التكنولوجيا في مجال تقييم الأخطار الطبيعية ومكافحتها واتقائها. وكانت الجمعية العامة قد أحاطت علما خلال دورتها السادسة والأربعين، في القرار ١٤٩/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، بالتقرير المرحلي للأمين العام (A/46/266-E/1991/106) وبالتقرير السنوي الأول للجنة العلمية والتقنية المعنية بالعقد (A/46/266-E/1991/106/Add.1)، واعتمدت الأهداف المرسومة المنشودة لتخفيف الكوارث الطبيعية بحلول عام ٢٠٠٠، كما وافقت على عقد المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية.

٢ - وقد حدثت منذ تقديم تقرير الأمين العام الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين عدة تطورات هامة بشأن تنفيذ اطار العمل الدولي للعقد الذي جاء في قرار الجمعية العامة ٢٣٦/٤٤. ويعطي هذا التقرير معلومات عن هذه التطورات، واهتمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة موجه بالذات الى التقرير السنوي للجنة العلمية والتقنية (الذي سيصدر في صورة اضافة لهذا التقرير)، وأيضا إلى توصيات المجلس الخاص الرفيع المستوى التي ترد في خطة العمل المكونة من ١٢ نقطة (انظر المرفق). وبالاضافة الى هذا التقرير، سيقدم الأمين العام خلال الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة معلومات مستكملة عن العقد وعن مؤتمر عام ١٩٩٤.

٣ - وقد شدد الأمين العام خلال الدورة الثانية لاجتماع المجلس الخاص الرفيع المستوى المعقود يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ على أننا باستطاعتنا فعل المزيد في مجال الحد من الكوارث الطبيعية. وقال إنه لا داعي لأن نجلس مكتوفي الأيدي بانتظار الكارثة الطبيعية القادمة. وقال إن علينا أن نعبئ المعرفة العلمية والدراية التكنولوجية. ويجب أن نستجيب على نحو إيجابي لقوة الاهتمام السياسي والالتزام من جانب المجتمع الدولي. فليست هناك فروق قاطعة - من حيث الآثار التي تصيب السكان المدنيين - بين النزاعات والحروب وبين الكوارث الطبيعية. فالجفاف والفيضانات والزلازل والأعاصير الحلزونية تدمر المجتمعات والمستوطنات مثلما تدمرها الحروب والمجابهات الأهلية. وتزيد الكوارث الطبيعية من التزعزع الاقتصادي والاجتماعي الذي يصيب حاليا بلدانا كثيرة. ولكن مثلما أن باستطاعة الدبلوماسية الوقائية أن تتنبأ بنشوب الحرب وتتقيها، يمكن أيضا التنبؤ بالكوارث الطبيعية واحتواؤها. ومن أوائل القرارات التي اتخذها الأمين العام عندما تولى منصبه إعادة توجيه موارد المنظمة نحو ادارة الأزمات والكوارث، وتخفيف معاناة ضحايا الكوارث. والواقع أن الجمعية العامة ركزت في قرارها ٢٣٦/٤٤ الذي رسم سياسة العقد على أهمية العمل الوقائي قبل حلول الكوارث.

٤ - والمبدأ الذي يقوم عليه العقد - كما جاء في إطار العمل الدولي - هو أن كل بلد هو المسؤول الأول عن حماية شعبه وبنيته الأساسية وأصوله الوطنية الأخرى من أثر الكوارث الطبيعية. فالحقيقة أن المساعدة المالية والتقنية الدولية لا تستطيع أن تساهم إلا بعون محدود؛ ذلك لأن الأعمال الأساسية للحد من القابلية للتأثر بالكوارث الطبيعية يجب أن تبدأ وتستمر على المستوى الوطني.

٥ - وقد أبرز الجهازان الدوليان للعقد وهما المجلس الخاص الرفيع المستوى واللجنة العلمية والتقنية عددا من الاجراءات والأنشطة عملا بأهداف العقد، ومنها:

(أ) دعوة جميع البلدان القابلة للتأثر إلى أن تبدا بهمة، بسبب تزايد الخسائر الناجمة عن الكوارث في صياغة وتنفيذ استراتيجيات ومشاريع لاتقاء الكوارث والتأهب لها، في سياق عمليات التنمية الوطنية والمحلية وباشتراك جميع قطاعات المجتمع المعنية التي تستطيع أن تساهم في التقدم نحو الحد من الكوارث الطبيعية، بقصد التخفيف من قابلية كل بلد للتأثر بالكوارث، لاسيما تأثر الأطفال والفئات الضعيفة الأخرى بالأخطار الطبيعية التي ينبغي ألا تؤدي بالضرورة الى كوارث تحيق بالمجتمعات المنكوبة؛

(ب) دعوة جميع الدول الى المشاركة بنشاط في المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية في عام ١٩٩٤ الذي يركز على موضوع عنوانه "عالم أكثر أمانا في القرن ٢١"، وإلى المشاركة أيضا في عملية التحضير له، وذلك بإجراء تقييمات منهجية لأخطار الكوارث على الصعيدين الوطني والمحلي، مستعينة باللجان الوطنية المشتركة بين القطاعات المنشأة من أجل العقد، وأيضا بتنظيم اجتماعات تقنية وطنية واقليمية متعددة التخصصات، لتأمين الاستفادة الكاملة من الامكانات الكاملة لكل بلد - ومنها قدرته العلمية والتقنية - وكذلك بإعداد تقارير شاملة عن التقدم المحرز وخطط عمل للمستقبل تقدم الى المؤتمر؛

(ج) المطالبة بأن يكون المؤتمر الذي سيعقد بمشاركة كاملة من الأمم المتحدة أساسا للتقرير المرحلي ولبرنامج عمل مقترح من أجل النصف الثاني من العقد، وكلاهما سيقدمان الى الجمعية العامة بصدد استعراض العقد في منتصف فترته؛

(د) الاعتراف بالترابط بين الاهتمامات البيئية واتقاء الكوارث، وهو ترابط تم التأكيد عليه بالفعل في جدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو من ٣ الى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، وفي الاتفاقية الاطارية بشأن تغير المناخ، وأهمية تقييم قابلية المشاريع الكبرى للتأثر بالأخطار الطبيعية، وذلك إلى جانب تقييمات الأثر البيئي التي يتزايد شيوعها؛ ولذا ينبغي مطالبة اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، واللجان الحكومية الدولية للتفاوض على وضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر والجفاف، والهيئات التي أقيمت لتنفيذ الاتفاقية الاطارية بشأن تغير المناخ، بأن تنظر في دورها في الحد من الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية بالاقتران مع العقد؛

(هـ) تضمين جميع مشاريع المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف - بما فيها الاستثمارات وعمليات نقل العلم والتكنولوجيا - تقييما لأثر تنفيذها على مدى القابلية للتأثر بالكوارث، وتقييما لمدى قابلية المشاريع ذاتها للتأثر بالكوارث؛

(و) إعادة دراسة مدى كفاية الأنظمة الحالية لاستخدام الأراضي وقوانين البناء، وسلامة إجراءات الانفاذ والرصد، والوعي الجماهيري بفوائد تلك التدابير، وذلك كمسألة ذات أولوية وفي ضوء الخبرات المفجعة الأخيرة المتعلقة بالزلازل والعواصف والفيضانات والخسائر المتزايدة الاقتصادية والاجتماعية والصحية العامة الناجمة عن الكوارث؛

(ز) مساندة إقامة شراكة بين اللجان والمنظمات الوطنية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لتسهيل نقل المعارف العلمية والتكنولوجيا ذات التطبيقات في مجال الحد من الكوارث الطبيعية؛

(ح) الاعتراف بأهمية إدراج تقييم للخسائر الاقتصادية ولتحليل فوائد التكاليف في صلب عملية التخطيط الحكومي للتنمية والاستثمارات، والاعتراف بأهمية مساندة مشاريع التنمية التي تدخل عمليات تقييم مدى القابلية للتأثر بالكوارث ومبررات اتخاذ اجراءات للحد من القابلية للتأثر - سواء كانت هيكلية أو غير هيكلية - في صلب العملية المؤدية إلى التنمية المستدامة؛

(ط) دعوة وكالات التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف - كما سبق أن طلبت الجمعية العامة في قرارها ٤٤/٢٣٦ - الى أن تدخل أنشطة التخفيف من الكوارث في برامج مساعدتها، بما في ذلك دعم المشاريع التي بدأت نتيجة اعلان الجمعية للعقد؛

(ي) حث البلدان ووكالات التنمية على المساعدة ماليا لدعم مشاريع البيان العملي الدولية؛ وأمانة العقد وهيئاته التنظيمية؛ والبلدان النامية الراغبة في الاشتراك في المؤتمر وفي التحضير له (أي تقارير التقييم الوطنية)؛

(ك) إبداء التقدير للبلدان التي ساندت ماليا الصندوق الاستئماني للعقد، ودعوة البلدان التي لم تفعل ذلك إلى الاشتراك في تمويل أنشطة العقد.

ثانيا - اطار العمل الدولي للعقد

ألف - المجلس الخاص الرفيع المستوى

٦ - عقد الأمين العام الدورة الثانية للمجلس الخاص الرفيع المستوى يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ في نيويورك من أجل استعراض التقدم في العقد والتماس المشورة بشأن اتجاه انشطة العقد مستقبلا. واعتمد المجلس خطة عمل مكونة من ١٢ نقطة من أجل المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية (انظر المرفق). واستندت خطة العمل إلى نتائج العمل التحضيري لأمانة العقد، بما في ذلك التشاور مع كبار المشتركين في أنشطة العقد، كما عبرت خطة العمل عن أولويات ظهرت في الاجتماع الذي شدد على ضرورة بناء جسور بين الحكومات والمنظمات الدولية، ومنها مؤسسات التمويل مثل البنك الدولي ومع الأوساط العلمية والتقنية. وانتهى المجلس إلى ضرورة عقد دورة وزارية في المؤتمر لكي تحقق التعبئة على أعلى مستوى سياسي من أجل النصف الثاني من العقد. ولهذا الغرض، دعا المجلس بالتحديد إلى مساندة الأمين العام في التحضير للمؤتمر والدعوة له.

٧ - وفي تلك المناسبة، تعهد الأمين العام بأن يوجه اهتمام الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة خلال الدورة العادية الأولى للجنة البرنامج والتنسيق لعام ١٩٩١ إلى ضرورة التطرق إلى الأسباب الجذرية للكوارث. واعترفت اللجنة:

(أ) بأهمية أنشطة الاتقاء والتخفيف، وبالحاجة إلى تأمين الموارد لهذه الأنشطة؛

(ب) بأهمية أنشطة العقد، خصوصا في إطار الاتقاء والتخفيف والتأهب؛

(ج) بأهمية تضمين البرامج والأنشطة اجراءات للعمل الوقائي منها إيجاد قدرات على الحد من مدى القابلية للتأثر، لاسيما لدى الفئات الفقيرة، من أجل تخفيف أثر الكوارث؛

(د) بالأهمية الحاسمة للتأهب للكوارث والتدريب على ادارتها.

٨ - وينوي الأمين العام في ضوء الخبرة المستفادة خلال السنوات الثلاث الأولى من العقد أن يعيد النظر في أفضل السبل للاستعانة بالمكانة الشخصية لأعضاء المجلس وقدراتهم من أجل أداء الولاية التي أسندتها الجمعية العامة إليهم.

باء - التقدم المحرز في وضع البرامج

١ - الصعيد الوطني

٩ - لقد تحققت على الصعيد الوطني تعبئة واسعة في ١٠٤ من البلدان، عن طريق إنشاء لجان وطنية أو جهات محورية. ويختلف التمثيل في هذه اللجان من قطر إلى قطر؛ ويشمل بصفة عامة مختلف الوزارات والمؤسسات العلمية ومؤسسات البحوث والخدمات الوطنية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، بما في ذلك التأمين. ويشير مستوى التمثيل العالي للمسؤولين الحكوميين إلى تزايد الاعتراف بأهمية وضع سياسة وطنية للتخفيف من الكوارث. غير أن الحكومات لاتزال بحاجة إلى اقناعها بتركيز قدر أكبر من الاهتمام على إدراج الوقاية من الكوارث الطبيعية في عملية تخطيط التنمية الوطنية، بما في ذلك استعراض مدى إمكانية تأثر كل من الاستثمارات الجديدة والأصول الرئيسية القائمة كالخدمات العامة الأساسية بالكوارث. وهذا هو الدور الذي سيضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي عن طريق أفرقة استشارية تعمل مع المخططين الوطنيين وسيكون هذا الدور أكثر أهمية لأن اللجان، في بلدان عديدة، لم يتجاوز دورها بتقديم المساندة المبدئية لأهداف العقد.

١٠ - وقدم عدد كبير من البلدان خططا وبرامج وطنية لإدراج أهداف العقد في إدارتها للكوارث الوطنية و/أو استراتيجياتها الإنمائية. ورغم أنه لايزال ثمة افتقار إلى المعلومات بشأن تنفيذ البرامج في بعض البلدان، فإن التقارير التي تم استلامها تورد مايزيد على ١٠٠ مشروع ونشاط منفرد نفذت على الصعيد الوطني.

١١ - ونظرا للعدد الكبير من المشاركين المساهمين في العقد، فإن الاتصال والتنسيق الجيدين يكتسبان أهمية خاصة لدعم الأنشطة الوطنية. وقد كان من شأن تعيين منسق إقليمي لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بدعم من السويد، أن سهل، إلى حد كبير، تنفيذ إطار العمل في تلك المنطقة.

١٢ - وبينما تركز أنشطة العقد في البلدان النامية على الوقاية من الكوارث الطبيعية في أراضيها، تعالج اللجان الوطنية للبلدان الصناعية ليس فحسب إمكانية تأثر أقطارها لها، بل تركز اهتمامها أيضا على إدراج وتنفيذ أهداف العقد في سياساتها المتعلقة بالمعونة الإنمائية والإنسانية للبلدان النامية.

١٣ - ونجاح العقد في تعزيز الجهود الرامية إلى الحد من مدى التأثر بالكوارث سيتحدد بصفة خاصة بالتنفيذ الفعال للمشاريع والخطط الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف العقد. ورغم أن عملية تنفيذ إطار العمل، في العديد من البلدان تجري على قدم وساق، لابد من زيادة مساعدة بعض البلدان النامية في مشاريعها، من الصياغة إلى التنفيذ، بتقديم الخبرة والمشورة والتمويل الخارجي.

٢ - الصعيد الدولي

الأنشطة الإقليمية

١٤ - بادر عدد من المشاركين في العقد إلى عقد اجتماعات إقليمية تركز على استراتيجيات التخفيف من الكوارث. فالاجتماعان اللذان نظمتهما منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في مدينة غواتيمالا في عام ١٩٩١ ومنظمة الوحدة الافريقية في أديس أبابا في عام ١٩٩٢، والاجتماعات التي اشتركت في تنظيمها أمانة العقد ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، وكذلك "الدورات الموازية" (الهند) المعقودة في عام ١٩٩٣ خلال الدورة الرابعة للجنة العلمية والتقنية، قد ثبتت أهميتها القصوى في تعزيز أهداف العقد وفي إنشاء لجان وطنية أو جهات محورية جديدة على السواء. وقد دعمت هذه الاجتماعات الإقليمية ماليا، لاسيما من قبل المانيا وكندا واليابان، عن طريق الصندوق الاستئماني للعقد وتبرعات مباشرة. واتضح أن بالإمكان استغلال اختلاف درجات الخبرة والمعرفة التقنية القائمتين في منطقة معينة على نحو أفضل. لذلك سيعزز التعاون الإقليمي في الأنشطة المقبلة للعقد على الصعيد الدولي، لاسيما عن طريق الشراكات القطرية، على نحو ما أوصت به اللجنة العلمية والتقنية في دورتها الرابعة، ولهذا السبب يقترح أيضا اتباع نهج إقليمي في الإعداد للمؤتمر.

مشاريع البيان العملي الدولية

١٥ - ترد كإضافة لهذا التقرير (ستصدر لاحقا) قائمة كاملة لمشاريع البيان العملي الدولية، الرامية إلى إثبات النفع المحتمل الناتج عن تطبيق العلم والتكنولوجيا في أنشطة التخفيف من الكوارث. والأمر الذي يشغل بال الأمين العام بوجه خاص هو مسألة تمويل هذه المشاريع. فرغم تنامي الوعي والاهتمام بهذا النشاط، لم يدرج إلا عدد قليل من المشاريع في خطط التنمية الوطنية وبرامج الوكالات التمويلية الدولية، ومن بينها الجماعة الاقتصادية الأوروبية وألمانيا. وعلاوة على ذلك، على نحو ما سيشير إليه تقرير اللجنة العلمية والتقنية (الذي سيصدر كإضافة لهذا التقرير)، فإن الأثر الاجتماعي والاقتصادي العام للكوارث يزداد سوءا. وينبغي إيلاء العناية بصورة أكثر تحديدا لتزايد القابلية للتأثر بالكوارث الناجم عن عملية التنمية، التي كثيرا ما تفضي إلى تمركز السكان والهياكل الأساسية والموارد في مواقع معرضة للكوارث.

١٦ - ويشير الأمين العام إلى أن الجمعية العامة في قرارها ٢٣٦/٤٤، الذي أعلنت فيه العقد، أوصت، في الفقرة ١٣ من إطار العمل، بأن تراعي الوكالات التمويلية الثنائية والمتعددة الأطراف برامج التخفيف من الكوارث التي توصي بها اللجنة العلمية والتقنية.

المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية

١٧ - تجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة، في قرارها ١٤٩/٤٦، قد أيدت توصية اللجنة العلمية والتقنية بعقد مؤتمر عالمي للحد من الكوارث الطبيعية في عام ١٩٩٤، ليكون مساهمة في استعراض منتصف فترة

العقد. وقد تكرمت حكومة اليابان فعرضت استضافة المؤتمر في مدينة يوكوهاما من ٢٣ إلى ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤. وعينت اللجنة العلمية والتقنية لجنة تحضيرية اجتمعت حتى الآن في ثلاث مناسبات، آخرها في ٧ و ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣، لوضع برنامج وإجراءات للمؤتمر. وتضم اللجنة التحضيرية ممثلين عن اللجنة العلمية والتقنية والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية واللجان الوطنية والحكومة المضيفة.

١٨ - ووضعت اللجنة التحضيرية مجموعة واسعة من المبادئ التوجيهية والإجراءات للمؤتمر. وتقوم أمانة العقد بأعمال المتابعة المتعلقة بهذه التوصيات، ويتوخى توسيع المشاركة في العملية التحضيرية للمؤتمر، بالاعتماد على مسؤولية وقدرات كافة عناصر إدارات ومكاتب الأمانة العامة للأمم المتحدة وكذلك للوكالات المتخصصة وبرامج منظومة الأمم المتحدة.

١٩ - وسيتمثل أحد العناصر الرئيسية للعملية التحضيرية في استعراض التقدم الذي سيحرزه كل بلد في التخفيف من الكوارث بحلول عام ٢٠٠٠، على نحو ما حددته الجمعية العامة في إطار الخطة الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

(أ) إجراء تقييمات وطنية شاملة للمخاطر الناجمة عن الأخطار الطبيعية، مع مراعاة هذه التقييمات في الخطط الإنمائية؛

(ب) وضع خطط للتخفيف من الكوارث على الصعيد الوطني و/أو المحلي، تشمل الوقاية والتأهب وتوعية المجتمعات المحلية في الأجل الطويل؛

(ج) سهولة الوصول إلى نظم الإنذار العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية والنشر الواسع للإنذارات.

٢٠ - ومن شأن نهج كهذا أن يتيح لنتائج المؤتمر المساهمة في استعراض منتصف العقد في عام ١٩٩٤ الذي سيجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على نحو ما اشترطته الجمعية العامة. وبناء عليه، فإن أهداف المؤتمر تتمثل فيما يلي:

(أ) استعراض منجزات العقد على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛

(ب) رسم برنامج عمل للمستقبل؛

(ج) تبادل المعلومات بشأن تنفيذ برامج وسياسات العقد؛

(د) زيادة الوعي بأهمية تقدم سياسات الحد من الكوارث.

٢١ - وسينشر المؤتمر بيانات وزارية بشأن القضايا السياسية المتصلة بالتخفيف من الكوارث، التي تتبعها الدورات المواضيعية بشأن جملة أمور، منها:

(أ) جدوى تكاليف التخفيف من المخاطر؛

(ب) إدارة الجفاف؛

(ج) العلاقات المتبادلة بين المخاطر التكنولوجية والطبيعية؛

(د) بناء هياكل مقاومة للمخاطر؛

(هـ) نظم الإنذار والتأهب للحد من الكوارث؛

(و) الفئات والمجتمعات المحلية المعرضة للتأثر.

٢٢ - وسيستكمل البرنامج العلمي باستعراض المنظورات الإقليمية البارزة المتعلقة بالنصف الثاني من العقد ومشاركة الأمم المتحدة والمنظمات المتطوعة.

٢٣ - ويتوقع أن ينهي المؤتمر عمله باعتماد بيان بشأن الحد من الكوارث الطبيعية. ويتوقع حضور ما يزيد على ١ ٠٠٠ مشارك، على أن يكون التوجه العام هو تبادل المعلومات العلمية والتقنية لأغراض التطبيقات في مجال الحد من المخاطر وتزويد صانعي السياسة بهذه المعلومات، وتقييم أنشطة العقد ووضع توصيات بشأن إعادة توجيهها.

٢٤ - وقد أتاح الاهتمام الكبير الذي أبدي، لاسيما في البلدان المعرضة للتأثر، تحديد مجموعة واسعة من المسائل الفنية الهامة التي سيستعرضها المؤتمر. واعتمادا على خبرة وموارد مجموعة المشاركين الذين سبق للجمعية العامة أن حددتهم في القرار ١٤٩/٤٦، ومراعاة لتزايد سوء الاتجاه الراهن للخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث وأثرها السلبي على عملية التنمية والاستقرار الاجتماعي والسياسي للبلدان المعرضة للتأثر، فإن الأمين العام مقتنع بأن مسألة الوقاية من الكوارث، التي ترتبط بالاهتمامات البيئية التي أقرها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في جدول أعمال القرن ٢١، تتطلب من البلدان كل على حدة الاهتمام بشكل تام وعلى سبيل الأولوية بإمكانية تعرضها للتأثر. كما أنها تتطلب ذلك من المجتمع الدولي برمته. وسيبذل كل جهد لضمان استفادة المؤتمر من كامل دعم الأمم المتحدة من الناحيتين الفنية

والتنظيمية على السواء. وللسماح للبلدان المعرضة للتأثر بالاستفادة استفادة تامة من المناقشات الفنية للمسائل المواضيعية ومن تداول الخبرات الذي سيجري بالاستناد إلى التقارير الوطنية وتقارير الاجتماعات الإقليمية، وينبغي أن تنشر وثائق المؤتمر على نطاق واسع وأن تتاح باللغات الرسمية للأمم المتحدة؛ وأن تحال المبادئ التوجيهية التي سيتمخض عنها المؤتمر إلى سلطات التخفيف من الكوارث، ومؤسسات البحوث والمراكز التكنولوجية، والقطاع الخاص، ووسائط الإعلام والمشاركين الآخرين في العقد على نطاق عالمي.

جيم - اللجنة العلمية والتقنية

٢٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة العلمية والتقنية دورتين، الأولى في جنيف في آذار/مارس ١٩٩٢ والثانية في نيودلهي، في شباط/فبراير ١٩٩٣. وسيصدر تقرير اللجنة الموجه إلى الأمين العام بشأن هاتين الدورتين كإضافة لهذا التقرير.

ثالثا - الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

٢٦ - واصلت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تشارك في العقد تطوير المبادرات المتعلقة بالتخفيف من الكوارث التي كانت قد صيغت في مرحلة التخطيط الأولية للعقد. ويرد فيما يلي بيان قصير لأهم الأنشطة استنادا إلى المعلومات التي قدمتها المؤسسات.

ألف - منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

٢٧ - بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بوصفها برنامج الأمم المتحدة الذي أوكل إليه على نحو خاص رعاية الطفل والمرأة والسياق الاقتصادي والاجتماعي العام الذي يؤثر في نمائهما ورفاههما، فإن الأثر الذي تتركه أي كارثة على حالة الأطفال وأي اضطراب في الخدمات الاجتماعية والمؤسسات المقامة لتوفير تلك الرعاية، هو موضوع اهتمام خاص لها. وفي هذا الصدد فإن موضوع التأهب يعتبر أمرا حيويا ولا سيما في تحسين تلك الجوانب من حالة المرأة والطفل التي تجعلهما أشد تأثرا بآثار الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان. وظلت اليونيسيف تدعو في السنوات الأخيرة، وضمن إطار عمل ولايتها وأهدافها الانمائية طويلة الأجل، إلى إيجاد قانون أخلاقي جديد يساعد في وقف حالات وفيات الأطفال المهملة إلى درجة كبيرة، والتي يمكن منعها، التي بلغت ٣٥ ألف حالة يوميا في البلدان النامية. والغالبية الساحقة من هؤلاء الأطفال تسقط فريسة لحالات الطوارئ "الصامتة" وتنتمي أساسا إلى أسر فقيرة تعاني من سوء التغذية ومن الأمراض التي يمكن الوقاية منها ومن الأمية. وقد فاقمت هذه المشاكل ذاتها من أثر الكوارث الطبيعية وصعوبة الإبلاء منها نظرا لأن الفقراء وبيئاتهم المحيطة هم الأشد تأثرا بالآثار المباشرة للأعاصير والفيضانات والبراكين والكوارث الطبيعية الأخرى.

٢٨ - وبعد الكوارث الطبيعية الأخيرة، التي شملت الأعاصير في بنغلاديش والانفجارات البركانية والفيضانات في الفلبين والبراكين في افغانستان وبنما وكوستاريكا والفيضانات في جمهورية إيران الإسلامية والصين وغواتيمالا وفييت نام وكوبا وملاوي وميانمار، وجهت تدخلات ومساعدات اليونيسيف إلى إصلاح الخدمات الأساسية وتقديم الدعم في توريد سلع حالات الطوارئ والتعجيل بانتعاش البرامج الجارية في المناطق المتأثرة. وشمل ذلك إصلاح وإعادة تجهيز المراكز الصحية الرئيسية ونظم إمدادات المياه بالإضافة إلى أنشطة التحصين والأنشطة الأخرى لمكافحة أمراض الإسهال.

٢٩ - وتسلم اليونيسيف، على نحو متزايد، بأن الاستجابة الفعالة لحالات الطوارئ يجب أن تبدأ في التنفيذ المبكر لنظام الإنذار المبكر وأنشطة الوقاية والتأهب ولا سيما في البلدان المعروفة أنها معرضة للأخطار بسبب الضغوط الايكولوجية والداخلية. ويضطلع بهذه الأنشطة كجزء لا يتجزأ من برامج اليونيسيف القطرية وبالتعاون الوثيق مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى.

٣٠ - وتتمثل مساهمة اليونيسيف، بوصفها برنامجا تنفيذيا ميدانيا، في ترجمة أهداف ومقاصد العقد على الصعيد الوطني وعلى صعيد المجتمع المحلي وذلك بتقديم بيانات محلية وثقافية خاصة لاستخدامها في تصميم آليات الاستجابة الملائمة. وترد فيما يلي بعض الأمثلة لأنشطة التخفيف من الكوارث والتأهب لها التي تضطلع بها اليونيسيف:

(أ) التدريب: تلقى موظفو اليونيسيف وموظفو الوكالات الوطنية المناظرة تدريبا في مجالات الإنذار المبكر ووضع خرائط لمناطق الخطر وجمع البيانات وتقييم المشاريع ورصدها وإدارة حالات الطوارئ عموما. فعلى سبيل المثال وفرت فرص التدريب والمساعدة في بناء القدرات المحلية للجنة الإغاثة وإعادة التأهيل الاثيوبية وإدارة اتقاء الكوارث الطبيعية والتأهب لها في موزامبيق.

(ب) الاستجابات الذاتية: وضعت برامج استجابة بالعمل السريع لتسهيل تخزين الامدادات والأدوية على الصعيد المحلي مما يتيح التنفيذ الملائم لتدابير الأولوية العالية مثل توفير الأدوات والبذور والمواشي للانتعاش السريع في أعقاب الكارثة.

(ج) التأهب والاتقاء المرتبطان بالبرامج الإنمائية الستمرة: يشمل ذلك إعداد نُبذ قطرية وافية وتحليلات لإمكانية التأثر وتصميم مرافق التخزين المناسبة ووضع استراتيجيات لانتاج الأغذية كجزء من برامج الأمن الغذائي للأسر وتعزيز إقامة المباني والملاجئ المصممة على نحو ملائم والدعوة لها في البلدان مثل بنغلاديش والفلبين.

(د) الدعوة: تم الترويج لتدابير الاتقاء والتأهب والتخفيف في المؤتمر العالمي للطفل عام ١٩٩٠ من خلال شبكة من اللجان الوطنية ولا يزال هذا الترويج مستمرا. ووجهت الأنشطة إلى جمع الأموال وتقديم

أوجه الدعم الأخرى لتنفيذ برامج التخفيف وزيادة الوعي بآثار الكوارث ولا سيما بالنسبة للفئات المعرضة للتأثر وللربط بين مسائل الاتقاء والتنمية وإمكانية التأثر بالكوارث.

٣١ - وتعتزم اليونيسيف على مدى السنتين القادمتين التوسع في تنفيذ القضايا المرتبطة بالعقد والدعوة لها وتعميق ذلك التنفيذ، ولا سيما ضمن برامجها الخاصة مثل وضع آليات مناسبة لتحليل إمكانية التأثر وللاستجابة، وربط مبادرات اليونيسيف للحد من الكوارث وللتنمية بقضايا الحفظ والقضايا البيئية كما نوقشت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وسيتم تعزيز الدعوة والإعلام من خلال برامجها للإعلام والتعبئة الاجتماعية والاتصالات ولا سيما بنشر معلومات بطرق أكثر حساسية وملائمة من الناحية الثقافية لاستخدامها على الصعيد المحلي بواسطة الموظفين الصحيين والعاملين في مجال الإرشاد في الريف والمؤسسات المحلية.

باء - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج التدريب على إدارة الكوارث

٣٢ - نفذت خمس حلقات عمل إقليمية وعدة أحداث تدريبية في المقر، ضمن إطار برنامج التدريب على إدارة الكوارث الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة. في حين قدم تدريب معد خصيصا حسب كل قطر لأربعة وعشرين بلدا معرضا للكوارث أو لحالات الطوارئ. وبالإضافة إلى ذلك اضطلع بحلقة عمل خاصة موجهة إلى رسم السياسات في آذار/مارس ١٩٩٣ اشترك فيها ١٦ من المنسقين المقيمين وكبار المسؤولين في المقر ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإدارة.

٣٣ - ومن المتوقع أنه لا بد للبرنامج من الاستمرار حتى نهاية عام ١٩٩٤ على الأقل إذا أريد له أن يحقق أهدافه المتعلقة بتوفير التدريب لموظفي الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة في نحو ٧٠ بلدا طبقا لقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ الذي دعت فيه الجمعية إلى تعزيز وتوسيع البرنامج.

٣٤ - وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبلغ ٣,٩ مليون دولار من احتياطي برنامجه الخاص لتمويل البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك قدمت ٦ دول مانحة (المانيا وفنلندا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية) ٣ ملايين دولار في شكل تبرعات خاصة.

٣٥ - ولقد أتى المتدربون من إدارة الشؤون الإنسانية واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

(الفاو) ومنظمة الصحة العالمية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بالإضافة إلى الموارد البشرية القطرية.

٣٦ - وقد منحت عقود من الباطن للاضطلاع بحلقات العمل إلى المؤسسات الإقليمية التالية:

(أ) آسيا والمحيط الهادئ: المركز الآسيوي للتأهب للكوارث التابع للمعهد الآسيوي للتكنولوجيا (بانكوك) ووحدة تخطيط التدريب والاتصالات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(ب) افريقيا: مركز إدارة الكوارث (كرانفيلد) بالمملكة المتحدة، دعم منسق برنامج التدريب على إدارة الكوارث لافريقيا، ومقره في أديس ابابا.

(ج) الشرق الأوسط: الجامعة الأمريكية في بيروت.

(د) أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: منظمة الدول الأمريكية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية.

٣٧ - وقد مُنح مزيد من العقود من الباطن لمركز إدارة الكوارث في جامعة ويسكونسن في ماديسون، من أجل الدعم العالمي بما في ذلك التدريب والمدربون وتطوير المواد.

متطوعو الأمم المتحدة

٣٨ - قام برنامج متطوعي الأمم المتحدة، بالاتصال مع إدارة الشؤون الإنسانية وأمانة العقد، بصياغة اقتراح لمشروع الدعم التقني التابع لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة لإنشاء مؤسسات لإدارة الكوارث على الصعيدين الوطني والإقليمي. والغرض من هذا المشروع هو توفير الاخصائيين لمراكز إدارة الكوارث الإقليمية للمساعدة في التدريب وفي تصميم وتنفيذ الخطط الوطنية لإدارة الكوارث. ويمكن لهؤلاء الخبراء أن يعملوا على الصعيد الإقليمي كأفرقة احتياطية للتقييم السريع للكوارث. ولا يزال مشروع الاقتراح قيد الاستعراض.

جيم - برنامج الأمم المتحدة للبيئة

مركز الأمم المتحدة للمساعدة البيئية العاجلة

٣٩ - أنشئ مركز الأمم المتحدة للمساعدة البيئية كمرحلة تجريبية مدتها ١٨ شهرا وسيجري استعراضه من قبل مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أيار/مايو ١٩٩٣. والهدف الرئيسي منه هو تكميل وتنسيق وتعزيز القدرة الدولية للاستجابة لحالات الطوارئ البيئية.

٤٠ - وتمثلت إحدى النتائج الرئيسية لعمل المركز أثناء الفترة التجريبية في إعداد مشروع لإطار عمل لخطة الأمم المتحدة لحالات الطوارئ البيئية كمساعدة في التحديد الدقيق للمسؤوليات والأدوار لضمان الاستجابة الفعالة والسريعة في حالات الطوارئ. كما أنشئت شبكة مؤقتة من مراكز الاتصال الوطنية تمثل جميع المناطق في العالم وتعمل كقاعدة تؤسس عليها القدرة الدولية للاستجابة لحالات الطوارئ البيئية.

٤١ - ويجري حاليا النظر في تطوير المركز في المستقبل كجهة محورية في منظومة الأمم المتحدة للمعلومات ولتنسيق الجهود أثناء حالات الطوارئ البيئية. ويتوخى المركز أيضا تنفيذ برنامج تعاوني لتعزيز أهداف العقد.

دال - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٤٢ - تقوم لجنة الأخشاب التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا، كجزء من برنامج عملها وبغية تزويد البلدان بأحدث المعلومات عن الأضرار الناجمة عن حرائق الغابات والوقاية منها ومكافحتها، بجمع ونشر إحصاءات سنوية عن عدد حرائق الغابات ومساحاتها وأسبابها وقيمة الخسائر الناجمة عنها والجوانب الأخرى من حرائق الغابات. كما تصدر مرتين في السنة نشرة "International Forest Fire News" التي يقصد بها تعزيز تبادل المعلومات بشأن إدارة وعلوم حرائق المناطق المقفرة. واشتركت لجنة الأخشاب التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا على نحو نشيط أيضا في أعمال المتابعة للقرار ٣ بشأن إقامة مصرف للبيانات الأوروبية اللامركزية عن حرائق الغابات، الذي اتخذه المؤتمر الوزاري لحماية الغابات في أوروبا الذي انعقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠. وعقدت حلقة دراسية بشأن منع حرائق الغابات واستخدام الأراضي والسكان في اليونان في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١.

٤٣ - وتعمل لجنة الأخشاب التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا على ترويج النشر الدولي السريع للمعلومات الموثوقة عن الأضرار المفاجئة والجسيمة التي تلحق بالغابات في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا ولا سيما التي تسببها الحرائق والرياح والثلوج وغزو الحشرات وذلك من أجل الحد من الاضطراب في أسواق الأخشاب. كما تقوم اللجنة أيضا بدراسة آثار تلوث الهواء والأضرار الأخرى التي تلحق بالأحراج على إمدادات الأسواق بالأخشاب وذلك باستعراضها المستمر للآثار المحتملة للأضرار التي تلحق بالأحراج، وتقرر الإجراء الضروري.

هاء - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٤٤ - منذ سنوات عديدة تقوم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتقييم الأضرار التي تسببها الكوارث الطبيعية واصدار تقارير بشأن آثار الكوارث الطبيعية على التنمية الاقتصادية وظروف المعيشة في البلدان الأعضاء المعرضة للتأثر بالكوارث. وتستخدم هذه التحليلات لدعم طلبات الحكومات

المقدمة للحصول على المساعدة التعاونية الدولية للاصلاح والتعمير في مرحلة ما بعد الكارثة. وفي عام ١٩٩٢، على سبيل المثال، أجريت تقييمات في نيكاراغوا بعد ثورة بركان سيرو نيغرو، وفي أعقاب الموجة المدية في أيلول/سبتمبر. وإضافة إلى توفير تلك التقارير، نشرت اللجنة دليلا شاملا (دليل قياس الآثار الاجتماعية - الاقتصادية للكوارث الطبيعية) يصف المنهجية المستخدمة في إجراء تقييماتها.

٤٥ - وعند إنجاز مشروع التعاون التقني المتعلق بالوقاية من الكوارث الطبيعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي حدد ١٥ حوضا نهريا في المنطقة تحتاج إلى إنشاء أو تحديث نظم التنبؤ والإنذار بالفيضانات، قدمت اللجنة اقتراحا إلى حكومة إيطاليا بتقديم مزيد من الدعم للمرحلة التالية من المشروع، وهي تصميم نظم التنبؤ والانذار.

واو - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٤٦ - نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث، الذي تقوم بمهامه الآن إدارة الشؤون الإنسانية، ندوة عن العقد في آسيا والمحيط الهادئ وحلقة عمل عن تطبيق التكنولوجيا الفضائية في مكافحة الكوارث الطبيعية. وركزت الأنشطة الأخرى في مجال الحد من الكوارث الطبيعية على الأخطار المتصلة بالمياه والأخطار الجيولوجية. وتشمل هذه الأنشطة أنشطة تدريبية من قبيل حلقة عمل عن التنبؤ والتأهب والتدابير التنفيذية المتعلقة بالحد من الكوارث الطبيعية المتصلة بالمياه في المنطقة، وتنظيم دورة عن هبوط الأراضي؛ وتوفير الخدمات الاستشارية للبلدان الأعضاء المعرضة للفيضانات عن طريق الوسط المتمثل في حلقة دراسية متجولة عن الوقاية والادارة الشاملتين فيما يتعلق بخسائر الفيضانات؛ ونشر وتوزيع أدلة ومبادئ توجيهية عن الوقاية من خسائر الفيضانات وتخفيفها وإدارتها، وتخطيط استخدام الأراضي. وتواصل اللجنة أيضا توفير الدعم الفني للجنة المعنية بأعاصير غرب المحيط الهادئ والفريق المعني بالأعاصير الحلزونية المدارية.

زاي - مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

٤٧ - لتعزيز قدرة الفنيين والحكومات على ادماج الاعتبارات المتعلقة بتخفيف الكوارث في جهودهم المتعلقة بالتخطيط للمستوطنات البشرية وتنميتها وادارتها، وضمان أن تكون أنشطة التعمير والاصلاح في مرحلة ما بعد الكارثة إنمائية المنحى، لم يواكب مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) الأحداث فحسب بل وسع نطاق مساعدته وأنشطته في تلك المجالات.

٤٨ - وبالتعاون مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، يقوم الموئل حاليا بوضع مشروع أقاليمي عن الحد من مدى القابلية للتأثر بالكوارث الطبيعية أو التكنولوجية في المناطق المتروبولية. وذلك المشروع

هو أحد مشاريع البيان العملي الدولية المعترف بها فيما يتعلق بالعقد. والمناطق المتروبولية الأربع المختارة لدراسات الحالة الأولية تقع في البرازيل وتركيا والفلبين، وستستعرض النتائج في اجتماع دولي يعقد في عام ١٩٩٣. ونظرا لأن حكومات أخرى قد أعربت عن اهتمامها، يسعى حاليا الى الحصول على تمويل إضافي لتوسيع نطاق المشروع.

٤٩ - وفي مجال الكوارث الناشئة عن الزلازل، وفرت المساعدة في تعمير وتنمية المنطقة المتضررة بالزلزال في وادي استريلا لبنما وكوستاريكا بهدف وضع الاستراتيجيات اللازمة للتعمير، وتحديد الأولويات، وتحديد الاحتياجات المتعلقة بالمساعدة المقبلة في مجالي تخفيف الكوارث وادارتها. ومنذ زلزال عام ١٩٨٧ في اكوادور، ساعد الموئل في التعمير باستخدام التكنولوجيات المناسبة في مجالات الاسكان، والبنية الأساسية، وأعمال المجتمعات المحلية. وأنتجت المواد اللازمة للتدريب الشامل والمواد التدريبية السمعية والبصرية لدعم البرنامج، وأنشئت وحدة تكنولوجيا ملائمة ومركز وثائق. وفي الجزائر، يقوم الموئل بمساعدة المركز الوطني للبحوث التطبيقية في هندسة الاهتزازات المشابهة للزلازل لتعزيز القدرة التقنية الوطنية، لتمكين ذلك المركز من الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن تخفيف أخطار الزلازل في الجزائر. وفي أعقاب البعثة المشتركة بين الوكالات التي أوفدت إلى جمهورية ايران الاسلامية بعد زلزال منجل في عام ١٩٩٠، يقوم الموئل بتوفير الدعم التقني لتنفيذ برنامج للإصلاح في مرحلة ما بعد الزلزال باستخدام تقنيات البناء المقاومة للزلازل. وفي نيبال يواصل الموئل تقديم المساعدة في تعزيز القدرة المؤسسية على وضع برامج لادارة ورصد التعمير والاصلاح في المناطق المتضررة بالزلازل. وعقب المساعدة التي قدمها الموئل في الانعاش واعادة التعمير بعد زلزال الفلبين في عام ١٩٩٠، يجري تنفيذ التوصيات الرئيسية المتعلقة باستراتيجيات التعمير وذلك في إطار برامج مختلفة من البرامج الوطنية وبرامج المانحين. وقد وفرت المساعدة أيضا لجامايكا بشأن الرصد والبحوث المتعلقين بالزلازل. وأعد فيلم فيديو ومنشور عن تخفيف آثار الزلازل على المستوطنات البشرية ووزع في جميع أنحاء العالم.

٥٠ - وفي مجال تخفيف آثار الفيضانات، استمر تقديم المساعدة لبنغلاديش لتحسين الامداد بمواد وتقنيات البناء وتوصيلها ودرجة دوامها، ولتحديد نظم وبرامج تنفيذ الاسكان القابلة للتكرار التي تساعد على تخفيف آثار الفيضانات والتي ستكون جزءا من استراتيجية وطنية للاسكان الريفي. وفي باكستان، يجري تنفيذ برنامج للاصلاح والتعمير للقرى والمساكن الريفية والبنية الأساسية المتضررة بالفيضانات. وسيقترح المشروع سياسات وبرامج لتخفيف أضرار الفيضانات وإدارتها في المستقبل.

٥١ - وفيما يتعلق بالانهيالات الأرضية، يقوم الموئل بمساعدة سري لانكا بالتحليل ورسم الخرائط المتعلقة بالأخطار، لتوفير الأساس اللازم للدراسة المنهجية لثبات الانحدارات في مجالات تخطيط استخدام الأراضي، والادارة الملائمة لاستخدام الأراضي في المناطق التي يرتفع فيها احتمال الأخطار، ونقل ما يوجد بالفعل من المستوطنات ومرافق البنية الأساسية.

٥٢ - وفي مجال الأعاصير بمختلف أنواعها، تتلقى مونتسيرات مساعدة من الموئل لاصلاح المساكن في مرحلة ما بعد الاعصار بما في ذلك الترتيبات المؤسسية طويلة الأجل. وإضافة إلى ذلك وضعت خطة تجريبية لانشاء أفرقة إصلاح المباني من المتطوعين في مونتسيرات تشمل في جملة أمور تعيين الطلبة الحرفيين من المنطقة وإنشاء مراكز خدمة تقنية يمكن فيها للبنائين المعتمدين على المساعدة الذاتية الحصول على المشورة والمساعدة من الفنيين. وكمتابعة لهذه الجهود وبناء على طلب من منظمة دول شرق البحر الكاريبي، قام الموئل وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بانتاج فيلم عن إقامة الأبنية المقاومة للأعاصير، استنادا الى تجربة مونتسيرات. وهذا الفيلم يكمله دليل للبناء يجري استخدامه في الحلقات الدراسية التدريبية ويوزع مع طلبات إنشاء المساكن. ولما كانت آليات تنظيم التعمير يمكن أن تساهم بدرجة كبيرة في الجهود الرامية الى تخفيف الكوارث، فقد وضع الموئل وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي تشريعا نموذجيا لتنظيم التعمير ستجري مواءمته مع الاحتياجات المحلية لجميع بلدان منظمة دول شرق الكاريبي. وسينتج فيلم فيديو يبرز السمات الرئيسية لعملية الاصلاح لتشجيع القيام بمزيد من العمليات القائمة على التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وفي هذا الخصوص، عقدت عدة حلقات عمل في منطقة البحر الكاريبي.

٥٣ - ويقوم الموئل حاليا بتوفير المساعدة في مناطق بيلاروس المتضررة بالحادثة التي وقعت في محطة تشيرنوبل النووية لتوليد الكهرباء. والناتج المتوقع الرئيسي هو خطة شاملة منقحة للتنمية الاقليمية لبيلاروس، تتضمن إدخال تكنولوجيات وطرق متقدمة، ونظم قواعد البيانات ونظم الرصد، كما تتضمن إدخال مفاهيم وطرق جديدة في إدارة البناء.

٥٤ - وأنتج الموئل كجزء من الأنشطة البحثية والتنفيذية التي يضطلع بها وكمساهمة في العقد، منشورا معنونا "التخطيط والادارة فيما يتعلق بالحد من الكوارث".

حاء - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٥٥ - واصلت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة المشاركة في الأعمال المتصلة بالعقد. والدعم الذي توفره للعقد يقدم في سياق الدور الأساسي للمنظمة في جميع المسائل المتصلة بالأغذية والزراعة، وبخاصة ولايتها فيما يتعلق بتنمية واستخدام وحفظ الموارد الطبيعية. وكثير من قدرات المنظمة التقنية وما تضطلع به من أنشطة تقديم المساعدة، إن لم يكن معظمها، ذو صلة بالادارة الرشيدة للموارد الطبيعية، ويتعلق بتقييم الكوارث الطبيعية، والوقاية منها والتأهب لها وتخفيفها والإغاثة والاصلاح المتعلقين بها.

٥٦ - وظل مكتب المنظمة للعمليات الغوثية الخاصة هو الجهة المحورية لتنفيذ تدابير الإغاثة في حالات الطوارئ. وتهدف أنشطة هذا المكتب المتعلقة بالعقد الى تخفيف أثر الكوارث الطبيعية على سكان الأرياف من خلال الإمداد بالمدخلات اللازمة لوقاية الحيوانات الزراعية والمحاصيل، وإصلاح قطاعات المحاصيل

والحيوانات الزراعية والأحراج ومصائد الأسماك. وقد بذلت جهود أيضا لإدماج تدابير التأهب والوقاية في المشاريع التي يضطلع بتنفيذها ذلك المكتب.

٥٧ - وسيواصل النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر التابع للمنظمة رصد حالة المحاصيل وإمدادات الأغذية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية المعرضة بأكبر درجة لنقص الأغذية وللكوارث والتي قد تنشأ فيها حالات طوارئ. وإضافة الى عمليات الرصد العادية التي يقوم بها النظام العالمي للمعلومات والانذار المبكر توفد بعثة الى الميدان بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي لتقييم إمدادات المحاصيل والأغذية بما في ذلك تقييم احتياجات الأغذية للمجموعات المستفيدة المستهدفة التي جرى تحديدها، والجوانب المتعلقة بالسوقيات.

٥٨ - وفي حدود ولاية المنظمة المتعلقة بالأمن الغذائي، كمتابعة لمؤتمر الأغذية العالمي لعام ١٩٧٤، تقوم المنظمة بتقديم المساعدة للحكومات في وضع برامج الأمن الغذائي الوطنية؛ وتصميم وتنفيذ النظم الوطنية أو الاقليمية للإنذار المبكر؛ وتحديد مستوى الاحتياطيات الاستراتيجية للحبوب وإدارتها (مخزونات الأمن الغذائي الوطني ومخزونات الأغذية على صعيد القرية أو الأسرة)؛ ورصد برامج المعونة الغذائية؛ وتصميم خطط التأهب الوطنية لحالات النقص الحادة في الأغذية.

٥٩ - وبعد اعتماد المفهوم الموسع للأمن الغذائي العالمي، قام مشروع تقديم المساعدة في مجال الأمن الغذائي بمساعدة البلدان المهتمة في وضع سياسات وبرامج وطنية شاملة للأمن الغذائي تشمل جميع الجوانب الثلاثة لأهداف سياسات الأمن الغذائي، وهي توافر الحبوب الأساسية، وإثبات الإمدادات وسهولة حصول جميع الأفراد على الأغذية.

٦٠ - ومن المتوقع أن يزيد اتساع أنشطة المشروع نتيجة لالتزام البلدان المشتركة في خطة العمل بشأن التغذية التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بالتغذية، الذي عقدته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ في روما. وتشمل خطة العمل هذه أهدافا لتحسين الأمن الغذائي للأسر المعيشية ووضع سياسات وبرامج للأمن الغذائي الشامل الوطني والإقليمي.

٦١ - ويجري العمل حاليا من أجل وضع رقم قياسي للأمن الغذائي للأسر المعيشية. والغرض الأساسي من هذا العمل هو وضع مؤشر يمكن استخدامه على الصعيد الدولي، مع تغطية قطرية عريضة، لرصد الاتجاهات في مجال الحصول على الغذاء على مستوى الأسر المعيشية، وتحديد حالات تدهور انعدام الأمن الغذائي بمرور الوقت التي قد يكون من المطلوب فيها اتخاذ اجراء دولي. وسيجري المزيد من الاستعراض لهذا النهج المركب للرقم القياسي في ضوء النتائج التي تم الحصول عليها من دراستين على الصعيد القطري متصلتين بالموضوع، تتعلق إحداهما بتحديد المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لرصد حصول

الفئات الضعيفة على الغذاء وتتعلق الأخرى بقيام النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر بوضع خريطة للمخاطر بدعم من الجماعة الاقتصادية الأوروبية وصندوق إنقاذ الطفولة.

٦٢ - وتشمل البيانات القائمة في الفاو والتي يمكن استخدامها في أنشطة التخفيف من الكوارث والتأهب لحالات الكوارث قواعد بيانات النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر التي تغطي الحسابات الجارية للإمداد والاستخدام، والتنبؤ بالمحاصيل، والتعهدات المقدمة من المانحين، وطاقة الاستيراد موزعة حسب البلد؛ وأوجه النقص المسقطة والتدفقات التاريخية للمعونة الغذائية موزعة حسب المانح والمستفيد والسلعة. وكلا قاعدتي البيانات محوسبة وتستخدم في المنشورات الدورية، مثل منشور "الاحتمالات المرتقبة للأغذية"، ومنشور "المحاصيل الغذائية وأوجه النقص الغذائي" ومنشور "المعونة الغذائية بالأرقام".

٦٣ - وتشمل أنشطة الفاو في مجال التخفيف من الكوارث، فضلا عن أنظمة الإنذار المبكر، تقييم ورصد إمكانية التأثر، وعلى سبيل المثال، الرقابة التغذوية والاستشعار من بعد من أجل الرصد البيئي؛ والبيانات العامة ونظم المعلومات المتعلقة بالإحصاءات الزراعية، وتصنيف التربة، والموارد المائية، والسياسات المتعلقة بالأسعار والمخزون، إلخ. وتشمل التدابير الرامية الى خفض مدى القابلية للتأثر تشجيع الانتاج الغذائي على أساس مستدام، وتعزيز تخزين وتجهيز الأغذية على الصعيد الوطني وصعيد الأسر المعيشية، والإدارة والدعم المؤسسي.

٦٤ - ويساهم أيضا عدد من برامج الفاو، التي تنفذ بغية تعزيز التنمية الغذائية والزراعية، في اتقاء الكوارث. وعلى سبيل المثال، يمكن أيضا لتحسين قدرات البلدان في التخطيط لاستخدامات الأرض وحفظ التربة والمياه من أجل الزراعة المستدامة والتنمية الريفية أن يساهم في تحسين قدرة البلدان على مكافحة الجفاف والفيضانات والانهيالات الأرضية.

٦٥ - وقد أنشأت الفاو فريقا عاملا مشتركا بين الشعب للتنسيق في حالات الطوارئ، تشمل صلاحياته ضمان اتخاذ اجراءات منسقة في الحالات الحرجة المبينة في تقارير النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر، ويعتبر بمثابة آلية التأهب لحالات الكوارث ومراقبة الحالات عن قرب، وكفالة إقامة صلات مناسبة والتنسيق فيما بين الاجراءات في حالات الطوارئ والاجراءات اللاحقة لحالات الطوارئ، بما في ذلك التعمير والإنعاش والتنمية الطويلة الأجل، ورصد تدفق الموارد المالية من أجل الأنشطة في حالات الطوارئ.

٦٦ - وتشترك الفاو أيضا في برنامج التدريب على إدارة الكوارث عن طريق توفير الخبراء لحلقات العمل والحلقات الدراسية الإقليمية والقطرية. وتعاونت المنظمة مع إدارة الشؤون الإنسانية في إنشاء سجل للخبرة في مجال إدارة الكوارث، يحتوي على معلومات بشأن القوائم المحفوظة للأغراض المتصلة بحالات الطوارئ.

طاء - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

٦٧ - ترمي أنشطة اليونسكو في مجال الحد من الكوارث الطبيعية الى اكتساب فهم علمي أفضل لكثافة المخاطر الطبيعية وتوزيعها من حيث الزمان والمكان. وتشمل تلك الأنشطة المساعدة في إنشاء شبكات ونظم يعول عليها للرصد والإنذار المبكر بالمخاطر الطبيعية؛ وتقديم المشورة بالنسبة لخطط الاستخدامات الرشيدة للأراضي؛ وضمان اعتماد تصميمات مناسبة للمباني، وحماية المباني التعليمية والآثار الثقافية؛ وتعزيز الحماية البيئية من أجل اتقاء الكوارث الطبيعية؛ وتعزيز التأهب والوعي الجماهيري من خلال الإعلام والتعليم؛ وتشجيع التحقيق والانتعاش والإصلاح اللاحقين للكوارث.

٦٨ - وقد حدث تقدم كبير في تنفيذ مشاريع البيان العملي للعقد التي تدخل في نطاق مسؤولية اليونسكو (انظر إضافة هذا التقرير). وجرى إصدار منشورات متنوعة وإنتاج مواد للتدريب، تغطي الزلازل، والبراكين، والفيضانات والموجات الزلزالية المحيطية، وموجهة الى مجموعة كبيرة واسعة التنوع من القراء، بدءا من تلاميذ المدارس ووصولا الى الموظفين في المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

٦٩ - وبدأت اليونسكو، بالاشتراك مع مجلس أوروبا ومعهد المسح الجيولوجي بالولايات المتحدة، في التخطيط لبرنامج للتقييم اللاحق للزلازل يرمي الى إنشاء آلية لتقاسم المعلومات بعد وقوع أحد الزلازل؛ والسعي لإيجاد طرق لتعزيز التفاعلات فيما بين التخصصات قبل التحقيقات وأثناءها وبعدها؛ وتطوير حلقات العمل اللاحقة للزلازل بغية العمل على التخفيف من آثارها والتأهب لها والانتعاش. وكجزء من هذه العملية أوفدت اليونسكو ثلاث بعثات استطلاعية مختلفة الى القاهرة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ فور وقوع زلزال دهشور، وقدمت توصيات بشأن تحديث وتطوير شبكة مراصد الزلازل، وبشأن ترميم المباني الثقافية والدينية المتأثرة، وبشأن ترميم المنشآت التعليمية ومباني المدارس.

٧٠ - ونظمت اليونسكو مشاورات إقليمية بشأن استخدام الاتصالات في حالات الكوارث، مع التركيز على دور وسائط الاتصالات الحديثة في الإنذار بوقوع الكوارث وحالات الطوارئ وعمليات الإغاثة في منطقة البحر الكاريبي.

٧١ - واشتركت اليونسكو أيضا بفعالية في أنشطة مرصد المنطقة الصحراوية والساحلية، الذي بدأ أعماله في أيار/مايو ١٩٩٢، بهدف الفهم الكامل للمعلومات المتعلقة بجوانب الأرصاد الجوية والجوانب الهيدرولوجية والإيكولوجية والاجتماعية - الاقتصادية للبيئة بغية مكافحة الجفاف والتصحر.

ياء - منظمة الصحة العالمية

٧٢ - أتاح العقد لمنظمة الصحة العالمية فرصة هامة لتعزيز طاقات التأهب لدى القطاعات الصحية في الدول الأعضاء. فقد اعتمدت المنظمة برنامجا رسميا للعقد في عام ١٩٩٠، واعتمد المكتبان الإقليميان للأمريكتين (منظمة الصحة للبلدان الأمريكية) ولجنوب شرق آسيا التابعين لمنظمة الصحة العالمية برامج إقليمية شاملة وقاما بتنفيذها. وتتمثل أولويات منظمة الصحة العالمية في ثلاث أولويات: الترويج للعقد في إطار الاتصالات العديدة للمنظمة في القطاع الصحي، ولاسيما بوزارات الصحة؛ وتحسين طاقات التأهب الوطنية من أجل إدارة الكوارث في القطاع الصحي؛ وإجراء بحوث وإعداد مبادئ توجيهية بشأن العواقب الصحية للكوارث.

٧٣ - وروجت منظمة الصحة العالمية للعقد عن طريق تكريس يوم الصحة العالمية في عام ١٩٩١ للتأهب لحالات الطوارئ، وإعداد وتحرير مقالات، وإنتاج معروضات، وشرائط فيديو، وكتيبات، وملصقات للحدث بلغات عديدة. وفضلا عن ذلك قامت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية بحملة إعلامية واسعة النطاق في الأمريكتين للترويج لحلقات العمل التدريبية للتأهب للكوارث. وعقدت هذه الحلقات على الصعيد الوطني، مثلا في الهند في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢، وفي بنغلاديش في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١، وعلى الصعيد الإقليمي، ومن ذلك مثلا، حلقة العمل الوطنية للتأهب لحالات الطوارئ التابعة لمنظمة الصحة العالمية التي عقدت في بانكوك في شباط/فبراير ١٩٩٣. ويتولى المكتب الإقليمي للأمريكتين الإعداد لحملة إعلامية إقليمية كبرى من أجل اليوم الدولي للحد من الكوارث الطبيعية في عام ١٩٩٣، بعد عقد اجتماعات مع وزارات الصحة، والمانحين، والمنظمات غير الحكومية، ويقوم بانتاج ملصق وشعار وشريط فيديو ومواد إعلامية أخرى.

٧٤ - ويسير قدما تنفيذ مشاريع البيان العملي الأربعة لمنظمة الصحة العالمية من أجل العقد. والمشاريع الأخرى لمنظمة الصحة العالمية التي تنفذ في إطار العقد هي وضع مبادئ توجيهية لتأهب المجتمع المحلي لحالات الطوارئ من أجل الاستخدام المحلي في الـ ٧٢ ساعة الأولى التالية لوقوع الكوارث الطبيعية؛ ووضع تسعة بروتوكولات للتقييم السريع من أجل الاستخدام في حالات الطوارئ؛ وإجراء بحث بشأن القضايا الصحية للمشردين، وذلك من خلال برنامجها "الصحة والتنمية للمشردين". ووضعت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية برنامجا حاسوبيا وبطاقات خاصة للإمدادات ونظمت حلقات عمل تدريبية وطنية كثيرة لتحسين إدارة الإمداد في حالات الطوارئ من خلال مشروع نظام إدارة الإمدادات في أعقاب الكوارث.

كاف - الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية

٧٥ - تتبع أعمال الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية في مجال التخفيف من الكوارث توصيات ندوة نظمت في فنلندا في عام ١٩٩١، وترد في إعلان تامبير. والهدف الرئيسي من الإعلان هو الاضطلاع

بالأعمال الرامية الى إبرام اتفاقية بشأن استخدام الاتصالات في حالات الكوارث، ستضع إطارا للتعاون فيما بين الدول والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك أيضا منظمات تشغيل الاتصالات السلكية واللاسلكية العاملة في القطاع التجاري؛ ولهذه الغاية سيسعى الى تحقيق أقصى استخدام للشبكات القائمة للاتصالات، وستحتفظ إدارة الشؤون الإنسانية في جنيف بقائمة جرد لمعدات وموارد الاتصالات في حالات الكوارث. وقد تضمن الإعلان أيضا عددا من التوصيات التقنية من أجل إزالة الحواجز التنظيمية في حالة وقوع كارثة.

٧٦ - وبغية تنفيذ الاستراتيجية الإعلامية للعقد، بصيغتها التي تمت الموافقة عليها خلال الدورة الأولى للجنة العلمية والتقنية، احتفل الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية باليوم العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية (١٧ أيار/مايو ١٩٩١) وكان موضوعه "الاتصالات السلكية واللاسلكية وسلامة الحياة البشرية". واستهدف الموضوع الدعاية للعقد وإبراز الدور الهام الذي تضطلع به الاتصالات السلكية واللاسلكية في الأعمال المتعلقة بالكوارث. وجرى توزيع منشور بهذه المناسبة، اشترك في إعداده الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث، في جميع أنحاء العالم.

لام - المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

٧٧ - اعتمد المؤتمر الحادي عشر للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية في عام ١٩٩١ خطة عمل للعقد اعترفت بالدور الرائد للمنظمة فيما يتعلق بالكوارث التي تسببها الأعاصير الحلزونية المدارية والفيضانات والزوابع والعواصف الرعدية الشديدة وظواهر الطقس الشديدة الأخرى والانهيالات الأرضية والهيارات الجليدية والجفاف، وبما يمكن للمنظمة أن تقدمه من مساهمة في تخفيف أنواع الكوارث الأخرى.

٧٨ - ولوحظ في خطة العمل أن مشاريع كثيرة يتضمنها برنامج الأعاصير الحلزونية المدارية وبرنامج الهيدرولوجيا والموارد المائية تندرج كليا، أو يندرج جزء كبير جدا منها، في نطاق العقد، ومن ذلك على سبيل المثال تطوير التكنولوجيا المتقدمة ونقل التكنولوجيا، ودعم نظام الرصد الجوي العالمي والمرافق الاضافية لنظم الانذار بشأن الأعاصير الحلزونية المدارية، ومحاكاة الأعاصير الحلزونية المدارية وموجات العواصف، والتنبؤ والانذار، والتنبؤ بالفيضانات وتقييم المخاطر، وتطوير نظم تخفيف الأعاصير الحلزونية المدارية وتعزيز الاعلام، والتنبؤ والانذار الهيدرولوجيان، وتقييم الموارد المائية والتنبؤ بها فيما يتعلق بالنظم النهرية المعقدة.

٧٩ - وشملت خطة العمل أيضا ثلاثة مشاريع خاصة للعقد اعتمدتها اللجنة العلمية والتقنية بوصفها مشاريع بيان عملي دولية تتصل بـ (أ) نظام انذار بشأن الأعاصير الحلزونية المدارية لمنطقة جنوب غرب المحيط الهندي؛ (ب) التقييم الشامل للمخاطر؛ و (ج) تبادل التكنولوجيا فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية.

٨٠ - وثمة ثلاثة مقترحات مشاريع اقليمية، معنونة "الحد من الكوارث الطبيعية المتصلة بالأعاصير الحلزونية المدارية في منطقة جنوب المحيط الهادئ" و "الحد من الكوارث الطبيعية المتصلة بصورة رئيسية بالفيضان الذي يسببه الاعصار الاستوائي" و "الحد من الكوارث الطبيعية المتصلة بالأعاصير الحلزونية المدارية في خليج البنغال وبحر العرب"، قدمت الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لادراجها في دورة البرمجة الخامسة المشتركة بين الأقطار إلا أنها لم تنل الموافقة بعد.

٨١ - وتسعى المنظمة العالمية للسياحة، وهي منظمة حكومية دولية، الى التعاون التقني مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، على وجه التحديد لنشر كتيب عن الحد من الكوارث الطبيعية في المناطق السياحية. والهدف من المنشور هو تقديم المشورة العلمية بشأن حماية المنشآت والمنتجعات السياحية، وعلى وجه الخصوص في البلدان النامية، من آثار الكوارث المناخية الطبيعية. وقد انتهت بعثة استشارية أوفدت الى المنظمة العالمية للسياحة في نيسان/أبريل ١٩٩٢ من وضع الخطوط العريضة للكتيب واقترحت تقديم خدمات الاستشاريين/الخبراء من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية لإكمال فصلين من الكتيب، خلال عام ١٩٩٣، عن الأعاصير الحلزونية المدارية وموجات العواصف المرتبطة بها.

٨٢ - وناقشت لجنة النظم الأساسية التابعة للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، في دورتها العاشرة (جنيف، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢)، العقد ولاحظت أن نظام الرصد الجوي العالمي هو الأساس لتحسين قدرات الدوائر الوطنية للأرصاد الجوية فيما يتعلق بالكوارث البيئية. وهكذا فان المساهمات التي يمكن أن تقدمها المنظمة للعقد زيادة تطوير وتنفيذ النظام. ولهذا الغرض أوصت بأن تتخذ دوائر الأرصاد الجوية والدوائر الهيدرولوجية الوطنية خطوات لإنشاء قواعد بيانات كافية متعلقة بعلم المناخ وعلم الأرصاد الجوية وعلم الهيدرولوجيا ولتعزيز تقييم المخاطر باستخدام هذه البيانات.

٨٣ - ومن المقرر أن يصدر تقرير عن ادارة المخاطر المتعلقة بالأرصاد الجوية في سلسلة برنامج الأعاصير الحلزونية المدارية في النصف الثاني من عام ١٩٩٣.

٨٤ - واجتمعت لجنة الهيدرولوجيا التابعة للمنظمة في جنيف في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ وأعادت إنشاء فريقها العامل المعني بالتنبؤ الهيدرولوجي والتطبيقات الهيدرولوجية من أجل ادارة المياه. ولذلك الفريق ستة مقررين سيقدمون تقارير الى اللجنة في دورتها القادمة عن التطورات الأخيرة في التنبؤ ذي الصلة المباشرة بالوقاية من الكوارث.

٨٥ - واعتمدت اللجان الاقليمية المعنية بالأعاصير الحلزونية المدارية التابعة للمنظمة نظاما عدديا بسيطا لتحديد رتب نظم التنبؤ بالفيضانات. ويعطي هذا النظام، المسمى الاستعراض التنظيمي لنظم التنبؤ بالفيضانات، درجات عددية قصوى لنحو ٢٠ عنصرا مختلفا من نظام رصد الكوارث ومنها على سبيل المثال قياس البيانات، ونقل البيانات، وأداء النماذج الهيدرولوجية، وتوزيع الانذارات، وما الى ذلك. ويمكن

لعالم الهيدرولوجيا بعد ذلك أن يقيس نظامه بهذا المقياس بحيث يحصل على درجة أداء النظام ككل والعناصر منفصلة على حد سواء. ويجري تطبيق النظام في جميع المناطق، وهو يبرز المجالات التي تحتاج الى تحسين في النظم المختلفة للتنبؤ بالفيضانات.

رابعا - أنشطة الرابطات العلمية والتقنية

٨٦ - في عام ١٩٩٠ أنشأت اللجنة العامة للمجلس الدولي للاتحادات العلمية لجنة خاصة للعقد لاسداء المشورة لأعضاء المجلس بشأن مواءمة وتنسيق أنشطتهم للحد من الآثار البشرية للكوارث الطبيعية ولتنظيم مساهمة حيوية وفعالة للمجلس في العقد. ومنذ ذلك الحين وضعت اللجنة الخاصة سياسات متكاملة للعقد في ثلاثة اجتماعات عقدت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ (باريس) وآب/أغسطس ١٩٩٢ (باسادينا) وشباط/فبراير ١٩٩٣ (موسكو). وبموجب تلك السياسات نفذ المجلس وأعضاؤه، أو بالاشتراك مع مؤسسات الأمم المتحدة، أنشطة تعليمية وتدريبية فضلا عن ستة مشاريع مرتبطة بالعقد عن الأعاصير الحلزونية المدارية، وأخطار البراكين والزلازل، والمجاعة، وحماية المدن المفرطة الضخامة، والأخطار من نوع بحيرة نيوس. وتتقدم جميع المشاريع تقدما جيدا، كما أقرت اللجنة العلمية والتقنية أربعة منها بوصفها مشاريع بيان عملي.

٨٧ - وفي عام ١٩٩٢ أسست الرابطة الدولية لهندسة الزلازل المبادرة العالمية للسلامة من الزلازل، وهي مشروع تعاوني دولي طويل الأجل سيحقق تقدما في المعرفة المتعلقة بهندسة الزلازل وسينشرها على نطاق العالم. وقد أقر تلك المبادرة المندوبون الذين أوفدوا الى المؤتمر العالمي المعني بهندسة الزلازل، الذي عقد في مدريد في تموز/يوليه ١٩٩٢، وأقرتها اللجنة العلمية والتقنية في عام ١٩٩٣ بوصفها مشروعا دوليا للعقد. وعقدت حلقة عمل أولى عن ادارة خطر الزلازل لبلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ في بانكوك وحضرها ٣٠ مشتركا من ١٩ بلدا.

خامسا - الترتيبات التنظيمية والمالية

٨٨ - خلال الفترة التي يغطيها التقرير عززت الأمانة بإعارة موظفين وبمساهمات مالية من الحكومات والقطاع الخاص. وعين الأمين العام مديرا للأمانة بعد انشاء الوظيفة على النحو الذي وافقت عليه اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية، بحيث أسندت اليه مسؤوليات تنسيق الأعمال في تنفيذ اطار العمل الدولي للعقد. وهذا لم يسفر فحسب عن توحيد القيادة اللازمة للأمانة، وهو ما كانت تكفله سابقا ترتيبات مؤقتة، بل يوفر أيضا الاعتراف الكافي في الأمم المتحدة بأهمية سياسات وبرامج الحد من الكوارث، كما أوضح ذلك الأمين العام في بيانه في الدورة الثانية للمجلس الخاص الرفيع المستوى (انظر الفقرة ٣ أعلاه).

٨٩ - وتولى مدير أمانة العقد مهامه في اذار/مارس ١٩٩٣. وبالاضافة الى ذلك، انضم عدد من الموظفين الى الأمانة، تتكفل الحكومات بتكاليف وظائفهم كمساهمة منها في العقد، وهم بالتحديد خبير في ادارة الكوارث تتكفل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتكلفة وظيفته؛ وخبير في هندسة الزلازل، معار على أساس عدم رد التكلفة، وتتكفل حكومة اليابان بتلك التكلفة؛ وموظف اعلام تتكفل حكومة المملكة المتحدة بتكلفته؛ وخبير في الاقتصاد تتكفل حكومة فنلندا بتكلفته؛ وخبير للجان الوطنية تتكفل حكومة ألمانيا بتكلفته. وتجري الترتيبات لإضافة خبيرين اضافيين تمولهما حكومة ايطاليا في مجالي وضع المشاريع وادارة الرسالة الاخبارية للعقد STOP Disasters.

٩٠ - وعلاوة على ذلك، تم التوصل الى اتفاق مع حكومة السويد لتقديم خبير مساعد، يعين في كوستاريكا، لمساعدة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تقييم مدى قابليتها للتأثر وتنفيذ استراتيجيات التخفيف من الكوارث. ويجري استكمال وضع الترتيبات مع حكومة اليابان من أجل انضمام موظف فني من رتبة صغرى الى الأمانة للمساعدة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر عام ١٩٩٤.

٩١ - ويتألف برنامج عمل أمانة العقد بصورة رئيسية مما يلي:

(أ) دعم اللجان والبرامج الوطنية للعقد:

(ب) الأنشطة الإعلامية:

(ج) خدمة المجلس الخاص الرفيع المستوى واللجنة العلمية والتقنية:

(د) التعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة والوسط العلمي:

(هـ) الإعداد للمؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية الذي سيعقد في أيار/مايو ١٩٩٤.

٩٢ - وقد أدى إدماج الأمانة في إدارة الشؤون الإنسانية، في عام ١٩٩٣، الى تفاعل أوثق مع الفروع المعنية للإدارة في جنيف، مثل فرع تخفيف الكوارث وفرع الإعلام وتعبئة الموارد. وسيستمر تكثيف وتعزيز هذه العملية.

٩٣ - وفي الفترة من كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ الى نيسان/ابريل ١٩٩٣ تم استلام ما مجموعه ٥٢٠ ١٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في الصندوق الاستئماني، تتألف من مساهمات من حكومات ألمانيا وايطاليا والسويد وسويسرا وفرنسا واليابان ومن القطاع الخاص. وبالإضافة الى ذلك تتكفل الحكومات بتكاليف بعض الخبراء تكفلا مباشرا كما تمول عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تكلفة

موظف فني من رتبة صغرى. وهذه المساهمات، مع تقديم حكومة اليابان الأموال المتبقية وادارة صندوق تنمية الموارد البشرية التابع للبرنامج الإنمائي لتلك الأموال، أتاحت تنفيذ برنامج العمل الذي أوصت به اللجنة العلمية والتقنية وعقد دورتين للجنة ودورة واحدة للمجلس الخاص الرفيع المستوى.

٩٤ - وقد أعطت الحكومات التي تساهم في الصندوق الاستئماني للعقد نقدا أو عينا أفضلية لدعم برنامج العقد، بينما تمول مشاريع البيان العملي، التي تتطلب مستوى أرفع كثيرا من المساهمات، أساسا على أساس ثنائي أو بصورة مباشرة من المانحين الى المنظمات المنفذة. وهناك توجهان في تمويل مشاريع الحد من الكوارث، هما:

(أ) الدعم المالي للمشاريع الدولية أو الوطنية التي يقصد بها توضيح فوائد الحد من الكوارث؛

(ب) ادراج تخفيف الكوارث في برامج المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف من خلال تقييم المخاطر بالنسبة للبلدان القابلة للتأثر، حيث يكون هذا لم يحدث بعد، وتقييم مشاريعها الوطنية الممولة أو التي يُنظر في تمويلها لضمان عدم تعرض المشاريع الجديدة والقائمة نفسها للأخطار الطبيعية والأخطار الأخرى؛ وأن تتوجه نحو الحد من مستوى قابلية البلد للتأثر بالكوارث الطبيعية.

٩٥ - ولا يمكن عكس الاتجاه المتصاعد القائم للاصابات والاضطراب الاجتماعي والاقتصادي إلا عن طريق هذا النهج المنظم. ومن المدهش حقا أن أحدث الاحصاءات للخسائر الاقتصادية توضح أن التكاليف أصبحت خلال العقود الثلاثة الماضية ثلاثة أمثال ما كانت عليه من قبل، بحيث بلغ مجموعها ٤٤ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للفترة ١٩٩١-١٩٩٢.

٩٦ - وفي الختام، فإن تحقيق الاستقرار لأمانة العقد، بالصورة الوارد وصفها أعلاه، هو دليل على ثقة مجددة من جانب الدول الأعضاء وعلى التزام الأمم المتحدة بالوفاء بالولاية التي قبلتها بناء على مبادرة من الوسط العلمي بإعلان التسعينات العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية.

المرفق

نحو عقد المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية

خطة عمل مكونة من ١٢ نقطة اعتمدها المجلس الخاص
الرفيع المستوى

إن المجلس الخاص الرفيع المستوى للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية،

وقد نظر في التقدم المحرز فيما تقوم به اللجان الوطنية المنشأة من أجل العقد من صياغة سياسات تخفيف الكوارث في البلدان المعرضة للتأثر بها،

وإذ يشجعه استجابة الجمعية العامة للتوصيات الواردة في إعلان نيويورك، لا سيما فيما يتعلق بعقد مؤتمر عالمي للحد من الكوارث الطبيعية،

وإذ تثير إعجابه المبادرات العديدة التي يقوم بها القطاعان العلمي والتقني، فضلا عن قطاعي الأعمال الخاصة والعامة، من أجل تطبيق معارفهم وقدراتهم أيضا لمنع وقوع خسائر في الأرواح وتقليل الأضرار الناجمة عن الكوارث،

واعترافا منه بأهمية دوره هو في تعزيز الوعي بين صانعي السياسة والجماهير بشأن أهمية اتخاذ تدابير للحد من الكوارث قبل وقوعها وتعبئة الموارد للتعجيل بتنفيذ خطط الحد من الكوارث أثناء العقد،

وإذ يدرك الصلة الوثيقة بين تخفيف الكوارث واستدامة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإذ يساوره بالغ القلق بسبب الأثر المتزايد الذي تخلفه الكوارث على المجتمعات والمدن المعرضة لها فضلا عن الخدمات العامة اللازمة بصورة أساسية لسير الحياة المعتادة للمجتمع المدني، وبسبب اتجاه الخسائر الاقتصادية المتزايد سوءا،

١ - يوصي الأمين العام للأمم المتحدة بأن يبلغ على الفور جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ومؤسسات التمويل بانعقاد المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية في أيار/مايو ١٩٩٤ في اليابان، وبالعملية التحضيرية للمؤتمر، وأن يقترح على الدول الأعضاء في الدورة القادمة للجمعية العامة ما يلي:

(أ) أن تبدأ بهمة، بسبب تزايد الخسائر الناجمة عن الكوارث، في صياغة وتنفيذ استراتيجيات ومشاريع لاتقاء الكوارث والتأهب لها، في سياق عمليات التنمية الوطنية والمحلية، بهدف التخفيف من قابلية كل بلد للتأثر بالكوارث، لا سيما تأثر الأطفال والفئات الضعيفة الأخرى، بالأخطار الطبيعية التي ينبغي ألا تؤدي بالضرورة الى كوارث تحيق بالمجتمعات المنكوبة؛

(ب) أن تشارك بنشاط في المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية وفي العملية التحضيرية للمؤتمر وذلك بإجراء تقييمات منهجية لأخطار الكوارث على الصعيدين الوطني والمحلي، مستعينة باللجان الوطنية المشتركة بين القطاعات المنشأة من أجل العقد وأيضا بتنظيم اجتماعات تقنية وطنية وإقليمية متعددة التخصصات، لتأمين الاستفادة التامة من الإمكانات الكاملة لكل بلد، ومنها قدرته العلمية والتقنية، في مجال الحد من الكوارث، وكذلك إعداد تقارير شاملة عن التقدم المحرز وخطط لاتخاذ مزيد من الإجراءات تقدم الى المؤتمر؛

(ج) أن تعترف بالترابط القائم بين الاهتمامات البيئية واتقاء الكوارث، وهو ترابط تم التأكيد عليه بالفعل في جدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وفي الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، وأهمية تقييم قابلية المشاريع الكبرى للتأثر بالأخطار الطبيعية الى جانب تقييمات الأثر البيئي، التي يتزايد شيوعها؛

(د) أن تدمج في جميع مشاريع المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، بما فيها الاستثمارات وعمليات نقل العلم والتكنولوجيا، تقييما لقابلية تلك المشاريع للتأثر بالكوارث وأثر تنفيذها على القابليات الحالية للتأثر بالكوارث؛

(هـ) أن تدرس من جديد كمسألة ذات أولوية في ضوء الخبرات المفجعة الأخيرة المتعلقة بالزلازل والعواصف والفيضانات والخسائر المتزايدة الاقتصادية والاجتماعية والصحية العامة الناجمة عن الكوارث، مدى كفاية الأنظمة الحالية لاستخدام الأراضي وقوانين البناء وسلامة إجراءات إنفاذها ورصدها والوعي الجماهيري بفوائد تلك التدابير؛

(و) أن تحفز وتشجع منظمات وبرامج منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية والمنظمات الإقليمية فضلا عن المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على أن تأخذ في حسبانها على سبيل الأولوية العلاقة الوثيقة القائمة بين تدابير الحد من الكوارث والتنمية المستدامة في برامجها في مجال الاستثمار والمساعدة التقنية؛ ولبلوغ هذه الغاية سيمثل عقد اجتماع مشترك بين المجلس الخاص الرفيع المستوى واللجنة العلمية والتقنية وبين المنظمات الإنمائية خطوة هامة في هذا الصدد؛

(ز) أن تطلب بالتحديد الى البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعترفوا، في برامجهم العادية وبوصفهم مديرين لمرفق البيئة العالمي، بأهلية المشاريع المنشأة من أجل العقد والموجهة نحو الحد من القابلية للتأثر بالكوارث وتوفير استجابات للاحترار العالمي بما في ذلك مشاريع التأهب للجفاف والأعاصير واتقائها، للحصول على تمويل؛

٢ - يتعهد، نظرا للولاية التي ناطتها به الجمعية العامة في إطار برنامج عمل العقد بما يلي:

(أ) تعزيز الوعي الجماهيري وتعبئة الدعم اللازم من القطاعين العام والخاص عن طريق الاشتراك في خطة عمل من أجل المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية الذي يعقد عام ١٩٩٤؛

(ب) القيام بزيارة القادة الحكوميين في البلدان القابلة للتأثر بالكوارث للتشجيع على اعتماد سياسات وطنية للتخفيف من الكوارث تدمج في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما فيها نظام التعليم على جميع المستويات؛

(ج) تعبئة اشتراك الشخصيات القيادية من القطاعين الخاص والعام في تدعيم أنشطة اللجان الوطنية، لا سيما في البلدان التي مازالت فيها استراتيجيات التخفيف من الكوارث في مرحلتها الأولية فقط؛

(د) مخاطبة الاجتماعات الوطنية الإقليمية والتقنية التي تركز على قضايا تتصل بتخفيف الكوارث من أجل كفالة مشاركة جميع وحدات القطاعين العام والخاص في المجتمع التي تتمتع بإمكانية الإسهام في أنشطة الحد من الكوارث؛

(هـ) حفز وإقامة حملات تعبئة الموارد وجمع الأموال، بما في ذلك الاشتراك في برامج الاحتفال باليوم الدولي للحد من الكوارث الطبيعية.

- - - - -